

جلوب آند ميل: على الحكومة الكندية التدخل لوقف الدعوى السعودية ضد سعد الجبرى

حتى المحامية الأمريكية "سارة ليما ويتسن" المديرة التنفيذية لمنظمة "الديمقراطية في العالم العربي الآن" (DAWN)، السلطات الكندية للتدخل في دعوى مدنية رفعتها السعودية ضد الرئيس السابق للمخابرات السعودية "سعد الجبرى"، والذي يعيش في منفاه بمدينة تورonto الكندية.

وقالت "ويتسن"، إن ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، يستخدم المحاكم الكندية والأمريكية لاستهداف "الجبرى" بعد أن أرسل فريق اغتيال لاغتياله ثم اختطف اثنين من أبنائه لإجباره على العودة إلى المملكة.

ولفت إلى أن الدعوى الجديدة ضد "الجبرى" هي "جزء من مجموعة من الهجمات التي تعمل الحكومة السعودية عليها، في محاولة للاستيلاء على أمواله".

وتات بعثت : "كما تعد جزءا من محاولاتهم السابقة لقتله، والتي نعرفها بفضل عمل السلطات الكندية".

ودعت "ويتسن" المدعي العام الكندي "ديفيد لامتي" إلى التدخل، على غرار ما قامت به الحكومة الأمريكية، وقالت إن "الجبرى" لا يمكن أن يحصل على محاكمة عادلة إذا حُرم من حق استخدام المعلومات الاستخباراتية السرية في دفاعه عن نفسه.

وفي أواخر يناير/كانون الثاني، ألغت محكمة الاستئناف الأمريكية محاولة من السعودية لتجميد 29 مليون دولار من أصول "الجبرى".

ورفعت مجموعة من الشركات السعودية المملوكة لمندوقة الثروة السياسي للملكة، الذي يسيطر عليه ولد العهد، قضايا اختلاس واحتياط ضد "الجبري" أولاً في كندا ثم في الولايات المتحدة.

وألفت محكمة الاستئناف الأمريكية القضية، قائلة إن "الجبري" لا يمكنه الحصول على محاكمة عادلة بعد أن تدخلت وزارة العدل الأمريكية لتقول إنها لن تشارك معلومات سرية للغاية يحتاجها "الجبري" للدفاع عن نفسه.

كما رفضت المحكمة طلب السعوديين بتأجيل الحكم حتى يتم الفصل في الأمر في محكمة أونتاريو العليا، والتي سبق أن جمدت أموال "الجبري".

في دعوى أونتاريو، زعمت 10 شركات حكومية سعودية أنه توافقاً مع ولد العهد السابق ووزير الداخلية السابق الأمير "محمد بن نايف"، وتلقى 1.2 مليار دولار من الأموال.

و"بن نايف" الآن قيد الإقامة الجبرية في المملكة، بعد أن تولى "بن سلمان" منصبه في ولاية العهد.

وقدمت أونتاريو طلباً إلى المحكمة الفيدرالية نيابة عن دائرة الاستخبارات الأمنية الكندية (CSIS) لمنع "الجبري" من الكشف عن معلوماتأمنية حساسة في الإجراءات المدنية في أونتاريو.

ولم تصدر المحكمة أي قرار بعد، لكن الحكومة سبق أن استبعدت التدخل.

وقال المتحدث باسم وزارة العدل الكندية "إيان ماكلينود"، إن الحكومة "ليست طرفاً" في الإجراءات المدنية، وليس لها مكانة قانونية في الإجراءات المدنية لمحكمة أونتاريو، ولا تتخذ أي موقف بشأنها".

ويجادل محامو "الجبري" بأن هذه المعلومات الاستخباراتية ستظهر أن أموال الدولة السعودية لم يتم اختلاسها، ولكنها استخدمت لإنشاء شركات واجهة لعمليات مكافحة الإرهاب، نيابة عن الولايات المتحدة وحلفاء غربيين آخرين.

وفر "الجبري" إلى كندا عام 2017، بعدما كان مستشاراً أمنياً لولي العهد السابق الأمير "محمد بن نايف"، ولعب دوراً بارزاً في مكافحة الإرهاب، وهو يحظى باحترام واسع من قبل مسؤولي الاستخبارات ومكافحة الإرهاب الأمريكيين، وينسبون إليه، مع "بن نايف"، الفضل في إنقاذ مئات، ربما الآلاف، من

أرواح الأمريكان.

وقدم "الجبرى" معلومات استخباراتية منعت تفجيرات خطوط الأنابيب والهجمات على العمال في منشآت قبل من عليها الاستحواذ يتم أن قبل تعمل السابقة الكندية النفط شركة كانت حيث ،اليمن في "Nexen" شركة صينية مملوكة للدولة في عام 2013.

كما منع "الجبرى" وضع قنبلة على متن رحلة من الشرق الأوسط إلى تورونتو أثناء عمله في الرياض، على حد قوله، لكنه لم يقدم مزيداً من التفاصيل.

وفي ما يو/أيار الماضي، قالت مصادر مقربة من أسرة "الجبرى"، إنه قدم عرضا لإنهاء "المعركة القانونية" مع ولد العهد السعودي، وتسوية النزاعات المالية، مقابل إطلاق سراح ابنه "عمر" وابنته "سارة" المحتجزين في السعودية.

وفي يوليو/تموز الماضي، قال "خالد الجبرى"، نجل "الجبرى"، إن يد المصالحة ممدودة لولي العهد السعودي، وأشار إلى أن ذلك سيخدم الأخير في تحسين صورة حكومة المملكة بالخارج.

المصدر | الخليج الجديد